

مبادئ اصلاح نظام التقاعد في العراق

من المؤكد ان مجال التقاعد هو من اصعب المجالات للاصلاح في اي بلد، فهذا الامر يتطلب عملية طويلة الامد مشحونه بالتحديات السياسيه والتقنيه وقد اتخذ العراق الخطوه الاولى والاهم في تاريخ هذا الاصلاح في اصدار قانون التقاعد الموحد رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦ المعدل والذي اسس لدمج مخطط التقاعد في القطاعين العام والخاص .

وبالرغم مما يواجهه العراق من تحديات كبيره كان هناك ضغط للانتقال الى نظام المنافع المخصصه الذي يؤثر حاليا على الاستدامه الماليه لنظام التقاعد الى جانب البيئه السياسيه والامنيه الصعبه يواجهه العراق تحديا كبيرا في التحرك نحو نظام تقاعد ينسجم مع الممارسات الدولية الجيده والفضلى مع الاخذ بنظر الاعتبار التفضيلات الاجتماعيه والظروف الخاصه بالعراق وماذا انجز العراق واي مسار سوف يتخذ على المدى المتوسط والبعيد لضمان دخل الشيوخه لشعبه باكماله

بشكل عام هناك الكثير من المساوئ لوجود نظام ثنائي للتقاعد وبفوارق كبيره حيث لا يشجع النظام الثنائي على حركة العماله ويفاقم من الفروق غير المبرره بين القطاعين العام والخاص ولا يدعم وجود اليات لنقل المنافع بشكل كامل عبر القطاع العام والخاص ويقلل خلق فرص العمل في القطاع الخاص مع صعوبه خصصه المشاريع المملوكه للدولة بسبب مصير العاملين فيها ، حيث يؤدي الى التقليل من الرفاهيه واعاقه التخصيص الكفى للموارد البشرية والتضحيه بالحقوق او المنافع في حالة الانتقال من قطاع لآخر .

مما تم ذكره تبنت الحكومه العراقيه مشروع قانون تامينات اجتماعيه موحد للقطاعين العام والخاص وتم اعتماد المبادئ الاتيه في مشروع القانون الذي اقره مجلس الوزراء :

١- العدالة

٢- المساواة

٣- الكفاية

٤- المرونة

٥- الاستدامة المالية

٦- حذف الاستثناءات والاعتماد على معادلة موحده لكل موظفي الدولة والعاملين في القطاع الخاص

ضمن مشروع القانون تنشيط سوق العمل في العراق وعدم الاعتماد على الدولة في التوظيف مع توفير امكانيه الانتقال بين القطاعين بما يؤمن تنشيط القطاعات الاقتصادية للبلد وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي لايرادات الدولة وتتلخص اهم مميزات مشروع القانون

اولا : شمولية لكافة فروع التأمينات الاجتماعية المنصوص عليها في قوانين وتعليمات منظمة العمل الدولية والبنك الدولي التي لم تكن مؤمنة في العراق سابقا كتأمين (الامومة وتأمين التعطل عن العمل وتأمين الضمان الاختياري وتأمين القطاع غير المنظم)

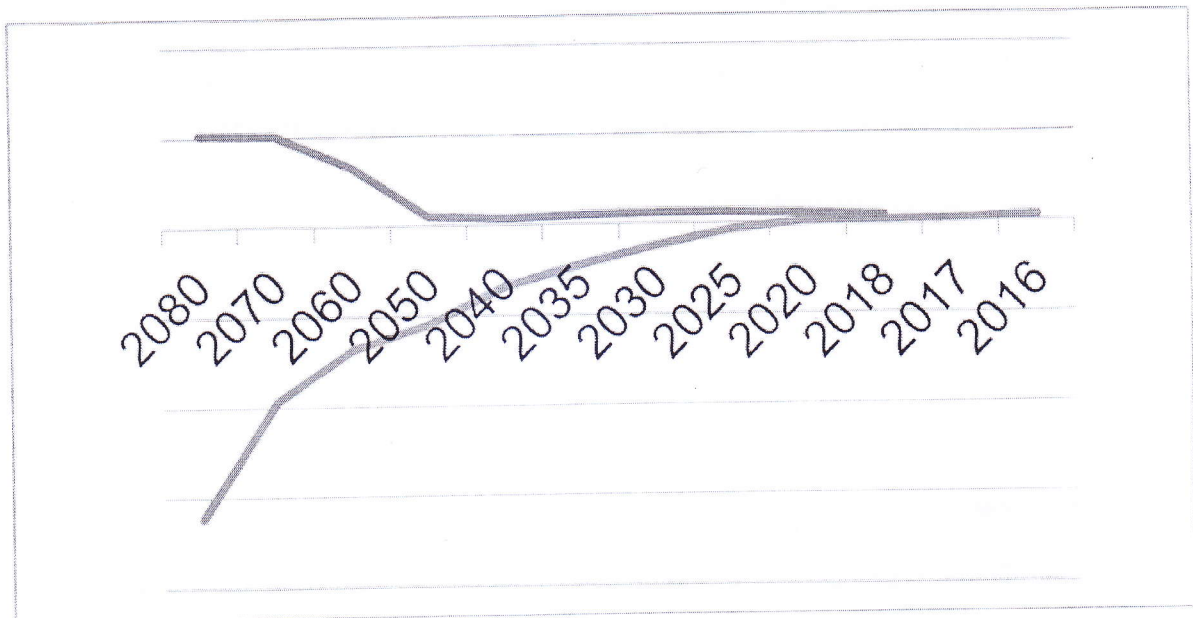
ثانيا: يضمن مشروع القانون توسعة المشمولين بانظمة التقاعد في العراق من خلال ادخال العاملين في القطاع الخاص واصحاب المشاريع والشركات واصحاب المشاريع الفردية تحت مظلة التأمينات الاجتماعية بما يضمن العيش الكريم لهم ولعوائلهم

ثالثا :تم اعداد القانون بشكل تكاملي مع قانون العمل رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥

رابعا : اعتماد احكام تقاعدية موحدة لكلا النظامين كما في سن الاحالة الى التقاعد والحد الادنى لسنوات الخدمة وتقليل الفوارق

خامسا : اعتمادا معادلة موحدة منصفة لاحتساب الرواتب التقاعدية لكلا القطاعين

سادسا : اعتماد التحليل الاكتواري كركيزة اساسية في وضع مبادئ هذا القانون بما يوفر الاستدامة المالية لاموال صندوق التأمينات الاجتماعية ودفع العجز الاكتواري المتوقع في ظل القانون النافذ وتقليل الدين التقاعدي الضمني وكما مبين بالشكل الاتي :



قانون التأمينات الاجتماعية

قانون التقاعد النافذ